الأمم المتحدة

E/CN.18/2011/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 November 2010
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة التاسعة

نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل – ٧ أيار/مايو ٢٠١١

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر

إدارة المجتمع المحلي للغابات

تقرير الأمين العام

موجز

تقف اليوم إدارة المجتمع المحلي للغابات في مفترق طرق. فهي كمفهوم، لم تنفك تتوسع خلال العقود الثلاثة الماضية، في جميع أنحاء العالم سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية، ولكن نجاحها كثيرا ما كان ينظر إليه على أنه قد حجبت جانبا من عملية تنفيذها نظرا لما تنطوي عليه من تعقيدات كثيرا ما لم تكن تقدّر تقديرا سليما. غير أن هذه العقود الثلاثة التي تم خلالها تقاسم المعارف في جميع أنحاء العالم، وفرّت لنا فيضا من الخبرات التي يمكن استخلاص دروس قيمة منها تؤمن تنفيذ إدارة المجتمع المحلي للغابات بسبل أكثر فعالية. ومما من شأنه أن يعطي نفسا جديدا لهذا المفهوم، ظهور فرص إضافية، هناك من بينها سد الفجوة التي كانت تفصل بين إدارة المجتمع المحلي للغابات وبين صناعة الأخشاب، والمدفوعات المسددة لقاء خدمات النظم الإيكولوجية، وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، إضافة إلى حفظ الغابات، وإعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية، ووجود اهتمام متزايد بتمويل الغابات. ونتيجة لذلك، ستبقى إدارة المجتمع المحلي للغابات أحد أهم أدوات تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات.

* E/CN.18/2011/1.

131210 101210 10-63883 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – إدارة المجتمع المحلي للغابات ٣

ثالثا – ثلاثة عقود من الخبرة ٥

رابعا – الاتجاهات الحالية: دور إدارة المجتمع المحلي للغابات في التنمية الريفية ٩

ألف – الاعتماد على الغابات في صفوف النساء والشباب ٩

باء – إدارة المجتمع المحلي للغابات والزراعة ١٢

جيم – العوائد الاقتصادية لإدارة المجتمع المحلي للغابات ١٣

خامسا – الدروس المستفادة ١٧

سادسا – القضايا الناشئة والنقاط المطروحة للمناقشة ٢١

ألف – المجتمعات المحلية والشركات وإنتاج الأخشاب ٢١

باء – المدفوعات المسددة لقاء الخدمات البيئية وتغير المناخ وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات ٢٣

جيم – إعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية ٢٥

دال – تمويل الغابات ٢٦

سابعا – خلاصة ٢٧

أولا – مقدمة

١ – تمثل إدارة المجتمع المحلي للغابات، دون شك، حجر الزاوية في الإدارة المستدامة للغابات. وخلافا لما تقوله بعض الأساطير، فأينما وجدت غابات،كانت وستظل هناك شعوب عادة ما تكون من أصحاب المصلحة الرئيسيين. فإشراك هذه المجتمعات في إدارة الغابات من خلال إدارة المجتمع المحلي للغابات، إنما يساهم بقدر كبير في تحسين سبل العيش المحلية والتنمية الريفية، وفي كفالة الاستدامة البيئية.

٢ – غير أنه بعد ثلاثة عقود من الخبرة في مجال تنفيذ إدارة المجتمع المحلي للغابات في جميع أنحاء العالم، ما زالت قيمة هذه المبادرات ومنجزاتها غير واضحة شأنها في ذلك شأن الوسائل الكفيلة بأن تحسن في المستقبل إدارة المجتمع المحلي للغابات. ويحلل هذا التقرير القضايا الرئيسية التي تتصل بهذه الإدارة في الوقت الحاضر. وتحديدا، فإن التقرير يلقى الأضواء على أهمية الغابات بالنسبة للمجتمعات المحلية، ويستند إلى الخبرات السابقة لتحليل الدروس المستفادة، ويركز على الفرص الناشئة لتعزيز إدارة المجتمع المحلي للغابات في المستقبل القريب.

٣ – وقد أعد هذا التقرير ليكون ورقة معلومات أساسية لتسهيل المناقشات خلال الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، المتعلقة بالموضوع المعنون ''تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر''.

ثانيا – إدارة المجتمع المحلي للغابات

٤ – أصبحت إدارة المجتمع المحلي للغابات الآن مفهوما مألوفا في جميع القارات وفي كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو لأي شخص من الأشخاص المعنيين بالإدارة المستدامة للغابات. ذلك أن الشعبية المتنامية التي اكتسبها بين أصحاب المصلحة في العقود القليلة الماضية مكنته من أن يتحول إلى مفهوم تنص عليه تقريبا جميع الإصلاحات القانونية الرئيسية التي أدخلت على قطاع الغابات.

٥ – غير أن الشك لا يزال يلقي بظلاله على بعض جوانب إدارة المجتمع المحلي للغابات، وهو ما يعزى في جانب منه إلى الالتباس الذي أثاره مفهومها، وبخاصة كثرة مسمياتها. فهي يشار إليها بحسب البلد، إما بأنها إدارة تشاركية، أو مشتركة، أو تعاونية للغابات، أو بأنها حراجة اجتماعية، أو حراجة مجتمعية، أو إدارة حرجية مشتركة للغابات. غير أن هذه المسميات عادة ما لا تنطوي على فروق في طرق تطبيق المفهوم على المستوى العملي، وإنما هي بالأحرى تعابير محبذة على المستوى الوطني. ولأغراض هذا التقرير، ستعرّف إدارة المجتمع المحلي للغابات بمعناها الواسع على أنها إدارة الأراضي والموارد الحرجية عن طريق السكان

المحليين أو بالاشتراك معهم، سواء كان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية. ومن خصائص هذه الإدارة ما يلي: (أ) استخدام السكان المحليين فرادى وجماعات للغابات لأغراض الاستهلاك والبيع و (ب) إدارة المجتمع المحلي للغابات، وهذه الإدارة إنما هي عمل تعاوني تقوده مجموعة من السكان المحليين يقومون به بشكل مستقل، أو بدعم خارجي لإنتاج موارد بغرض استهلاكها أو بيعها. وكان الهدف المنشود من إدارة المجتمع المحلي للغابات مزدوجا منذ البداية – وهو المساهمة في الحفاظ على الغابات القائمة، وتعزيز سبل العيش الريفية.

٦ - ورغم أن هذا الأمر ربما يبدو بديهيا إلى حد ما، فإن إدارة المجتمع المحلي للغابات تشمل في الواقع مجموعة كبيرة من أشكال إدارة الغابات التي يتم فيها إشراك المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار بدرجات متفاوتة، وبطرق مختلفة وفي مراحل مختلفة. وفي محاولة لتوضيح الخبرات المكتسبة في مجال إدارة المجتمع المحلي للغابات ومشاركة المجتمع فيه ككل، اضطلعت إلينور اوستروم الحائزة على جائزة نوبل بأبحاث رائدة بشأن هذه المسألة، ووضعت بالاشتراك مع أغروال ارون، قائمة من خمسة حقوق للمجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية كل واحد منها يمثل حقا مكتمل الأركان[(١)]:

(أ) الدخول: وهو الحق في دخول منطقة مرسومة الحدود و ''التمتع بمنافع غير منتقصة'' (التنزه فيها واستخدامها معبرا لاختصار الطريق)؛

(ب) الانتفاع: وهو الحق في استخراج الموارد والمنتجات (مثلا، قطع الخشب، وجمع الأوراق)؛

(ج) الإدارة: وهي الحق في تنظيم استخراج الموارد والتغيير المفيد للمنطقة (مثلا، وضع قيود على الخشب أو جمع النبات وغرس الأشجار أو تخفيف كثافة الغابة)؛

(د) الاستبعاد: وهو الحق في تحديد من يحق له الوصول إلى الغابة واستخدامها بما في ذلك كيفية نقل هذه الحقوق؛

(هـ) النقل: وهو الحق في نقل حقي الإدارة والاستبعاد من خلال بيعهما أو إيجارهما.

(١) أ. غروال ألف و هـ. اوستروم (٢٠٠١)، ''العمل الجماعي، وحقوق ملكية الغابات إعادة الغابات وإدارة المناطق المحمية''، في مايزن ديك، و م. نوكس ألف دي غريغوريو، العمل الجماعي، ونقل حقوق الملكية من إدارة الموارد الطبيعية: تبادل المعرفة وانعكاساتها على السياسة، فيلدافينغ وألمانيا ودويتشه ستيفتونغ الفراء Entwicklung إنترناسيونال (إدارة التقييم والسلامة)/الفراء Zentralstelle Emaehrung Landwirtschaft اوند (ZEL).

٧ - ولا يخضع هذا التصنيف لترتيب محدد وإنما هو يقوم على خمسة متغيرات تتيح مزاوجات عديدة فيما بينها، وهو ما من شأنه أن يفسر كثرة الطرق التي طبقت بها إدارة المجتمع المحلي للغابات في جميع أنحاء العالم. لذا، فإن هذه الإدارة محكومة بسياق ومضمون محددين. ومن ذلك مثلا، أن هناك عددا من الترتيبات التي يمكنها أن تمنح حقي الدخول والانتفاع للمستخدمين المختارين مع الإبقاء على سيطرة الحكومة على الوظائف الأخرى.

٨ - ويقدم سالي جان رينو[٢] مثالا على ذلك حيث يصف مشاعات حرجية في البرتغال تسمى baldios. فقد أدت الزراعة الحديثة في البرتغال إلى التخلي عن كثير من القيم التقليدية المرتبطة بتلك المشاعات، ولكن في عام ١٩٧٦، اعتمدت الحكومة قانونا يهدف إلى إعادتها إلى مستعمليها الأصليين. وتدير هذه المشاعات مجالس من خمسة أعضاء تنتخبهم جمعيات المشاعات، غير أنه بتراجع المشاركة المباشرة للأسر في أعمال الزراعة، تم حلّ العديد من تلك المجالس. وبحلول عام ٢٠٠٠، لم يكن قد بقي منها سوى ١٣٠ مجلسا. وفي تحول يستحق الاهتمام للتكيف مع هذه الظروف المتغيرة، أصبحت المجتمعات المديرة لتلك المشاعات تنظم مزادات للتفاوض مع أصحاب الامتيازات، وصناعة الأخشاب، ودائرة الغابات البرتغالية. ويتم استثمار مجموع الأرباح المتأتية من الاستخراج المستدام للمنتجات الحرجية لصالح المجتمع المحلي، وهذا مثال على كيف أن المتغيرة الخامسة، التي سماها غروال واوستروس، النقل، تكيّف بما يناسب الظروف المتغيرة، ويحتفظ بالإدارة الفعلية بين يدي المجتمع المحلي.

٩ - وباختصار، يتبين من هذا التصنيف أنه لا توجد وصفة وحيدة لنجاح إدارة المجتمع المحلي للغابات. بل إن نجاحها يعتمد على السياق، وبخاصة على مجموعة أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالغابات، وهناك أيضا عدة أنواع من إدارة المجتمع المحلي للغابات يمكن تطبيقها على مختلف السياقات، ويمكنها أن تسهم بالتساوي في الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك التنمية الريفية، سواء في البلدان المتقدمة النمو، أو البلدان النامية.

ثالثا - ثلاثة عقود من الخبرة

١٠ - نظرا للاختلاف الكبير في الطرق التي نفذت بها إدارة المجتمع المحلي للغابات في جميع أنحاء العالم، أنتجت التجارب عددا من الدروس المستفادة على المستوى العالمي. ويتضمن هذا الفرع لمحة سريعة عن تاريخ إدارة المجتمع المحلي للغابات على مدى العقود الثلاثة الماضية،

(٢) س. جان رينو (٢٠٠١) والمجتمعات المحلية وإدارة الغابات في أوروبا الغربية: لمحة الإقليمي للفريق العامل المعني بإشراك المجتمع المحلي في إدارة الغابات، غلاند، سويسرا، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة).

مع التركيز على تطور مفهومها على الصعيد الدولي، وكذلك مناقشة للقضايا البارزة التي أدخلتها هذه التجربة الثرية إلى دائرة الأضواء.

١١ - فإدارة المجتمع المحلي للغابات بتعريفها الوارد أعلاه، قديمة قدم الأزل. وقد تولت هذه المجتمعات دائما إدارة الغابات التي تعيش فيها أو القريبة منها. وقد أكدت جميع المظاهر المحلية من معارف وتقاليد وفلكلور وتاريخ مدون، إن وجد، هذه العلاقة الوثيقة بين المجتمعات المحلية والغابات في مواقع لا عدّ لها في جميع أنحاء العالم. غير أنه في القرنين الماضيين، أدى النمو وظهور عناصر فاعلة جديدة، ولا سيما الدول والجهات الفاعلة الكبيرة في القطاع الخاص إلى حصول تغييرات كبيرة في إدارة الغابات، حيث بدأت تنتقل إلى أيدي أصحاب المصلحة الجدد المشار إليهم. وكثيرا ما أدى ذلك إلى عدم اعتراف الدولة بالحقوق العرفية للمجتمعات المحلية في إدارة الغابات لأنها لم يكن قد نص عليها في القانون المدون.

١٢ - وفي عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات، ومع التنامي التدريجي للوعي العالمي بخطورة إزالة الغابات، كانت أول الحلول المقترحة حلولا تقليدية: يجب حماية الغابات من ''السكان المحليين'' الذين وجهت إلى الكثيرين منهم تهمة التسبب في إزالة الغابات وتدهورها. ويتناقض هذا الموقف المشار إليه بتعبير ''حماية الحصن'' مع أولويات التنمية التي غالبا ما تركز على سبل العيش الريفية ودور البيئة في تعزيز التنمية الريفية.

١٣ - وفي أواخر الثمانينات، ومع ظهور مفهوم التنمية المستدامة، أدرك صناع القرار على الصعيدين الوطني والدولي أن المحافظة على البيئة (بما في ذلك التصدي لإزالة الغابات) وتعزيز التنمية الريفية لا يتناقضان بالضرورة إذا ما شاركت المجتمعات المحلية في إدارة الغابات، ومن ثم، يمكن ألا يساهم هذا الأمر فحسب، في الحد من إزالة الغابات وتدهورها، بل ويمكنه أيضا أن يساعد في تحسين سبل العيش المحلية. وظهر مفهوم إدارة المجتمع المحلي للغابات بوصفه حجر الزاوية في الإدارة المستدامة للغابات.

١٤ - والحقيقة أن إدارة المجتمع المحلي للغابات توجد منذ ما لا يقل عن عقد من الزمن في عدد قليل من البلدان، من بينها نيبال. ففي منطقة الهضاب الوسطى في ذلك البلد، تمثل الغابات عنصرا رئيسيا من عناصر سبل العيش الريفية، وهذه حقيقة اعترفت بها الحكومة في عام ١٩٧٨ عندما سنت قانونا مكن من تسليم الغابات القائمة في أراض عامة الى المجتمعات المحلية[٣]. وبموجب هذا النظام، المعروف باسم برنامج الحراجة الخاص بالمجتمعات المحلية لمنطقة الهضاب، تظل ملكية الأراضي بين يدي الدولة، ولكن الأشجار هي ملك لمجموعة

(٣) ج. كارتر و ج.غرونو (٢٠٠٥)، ''التجربة الأخيرة في إدارة الغابات التعاونية: ورقة مراجعة''. ورقة عرضية رقم ٤٣، بوغور، إندونيسيا، ومركز البحوث الحرجية الدولية.

المستعملين الذين تمثلهم لجنة منتخبة. وتحتفظ مجموعة المستعملين بالسيطرة الكاملة على إدارة هذه الغابات، وإن كان لإدارة الغابات في نيبال حق النقض في حالة خرق قواعد الإدارة. وينظر على نطاق واسع إلى هذا البرنامج القائم منذ ثلاثين عاما على أنه برنامج ناجح جدا، على الرغم من المخاوف من مسألتي التكافؤ والحكم.

١٥ - وعندما كان البرنامج في طور الإنشاء، لفتت تجربة نيبال في مجال إدارة المجتمع المحلي للغابات إليها الانتباه في المؤتمر العالمي للغابات لعام ١٩٧٨ المعقود في جاكرتا. وقد أثار هذا الأمر اهتمام عدد من البلدان، من بينها إندونيسيا نفسها، حيث كانت شركة بيروم بيهوتاني للأخشاب الوطنية قد شرعت فيها بالفعل في برنامج لتقاسم المنافع مع المجتمعات المحلية في مزارع جاوه لخشب الساج.

١٦ - وسرعان ما انتشرت الفكرة خلال عقد الثمانينات، مدعومة بظهور مفهوم التنمية المستدامة، واتخذت أشكالا مختلفة أينما تجذرت. ففي منطقة الأمازون في البرازيل، كانت حركة عمال استخراج اللّثى أول ما طالب بأن تدار الغابات التي يعيشون فيها إدارة تتسق مع عاداتهم، ونجم عن تلك المطالب إنشاء محميات لاستخراج المنتجات الحرجية يمكن فيها للمجتمعات المحلية أن تديرها إدارة مستدامة بالشكل الذي تريده دون التعرض للتهديد بالطرد.

١٧ - وفي منتصف التسعينات، انتشرت على نطاق واسع أشكال مختلفة لإدارة المجتمع المحلي للغابات في جميع أنحاء آسيا وأمريكا اللاتينية وبدأت تمتد إلى أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. ففي عام ١٩٩٤، ونتيجة لإصلاح الغابات في الكاميرون، أنشئت لأول مرة في سياق أفريقي غابات يديرها مجتمع محلي، وسرعان ما نسج على هذا المنوال أكثر من اثني عشر بلدا في جميع أنحاء القارة. وفي الوقت نفسه، كان كانتون فرايبورغ السويسري يدعو المجتمعات المحلية إلى المشاركة في وضع خطط إدارة الغابات، بينما كانت تعقد في كلاي كوت ساوند، في كندا، مشاورات عامة تهدف إلى إشراك الشعوب الأصلية في إدارة الغابات في المناطق التي تعمل فيها الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما أدى إلى إنشاء مشروع مشترك لقطع الأخشاب مراع للبيئة[٣].

١٨ - وانعكس التوسع في الأخذ بإدارة المجتمع المحلي الغابات في جميع القارات في الأهمية التي أوليت لها في المناقشات الحكومية الدولية. وأسفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، عن إصدار البيان الرسمي غير الملزم قانونا بشأن مبادئ التوافق العالمي حول إدارة وحفظ جميع أنواع الغابات وتنميتها تنمية

مستدامة[٤]، المعروف أيضا باسم ''مبادئ الغابات''، وكذلك الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، ''مكافحة التصحر''[٥]. ويدعو كلا الصكين إلى الأخذ بإدارة المجتمع المحلي للغابات، وهو ما يدعو إليه أيضا تقريرا الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات عن دورتيه الثالثة[٦] والرابعة[٧]، وتقريرا المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات عن دورتيه الثانية[٨] والرابعة[٩]، وتقارير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عن دوراته الرابعة[١٠]، والخامسة[١١] والثامنة[١٢].

١٩ - وتضطلع المجتمعات المحلية أيضا بدور بارز في وضع صك غير ملزم في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن جميع أنواع الغابات، وهو ما يؤكد أن المجتمعات المحلية من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الإدارة المستدامة للغابات. وينص الصك أيضا على أن الحد من الفقر بين هذه المجتمعات هو أحد الأهداف الرئيسية للإدارة المستدامة للغابات، ويؤيد تقديم خدمات التعليم والتدريب وبرامج الإرشاد لفائدة السكان المحليين. ويسلط الصك الأضواء قبل كل شيء، على تحسين سبل عيش الناس الذين يعتمدون على الغابات باعتبارهم عنصرا أساسيا من عناصر الهدف العالمي الثاني من الأهداف المتعلقة بالغابات.

٢٠ - غير أنه في العقد الماضي، ابتعد عدد من المانحين عن إدارة المجتمع المحلي للغابات، وأعرب كثيرون منهم عن شعورهم بالإحباط إزاء عدم وجود نتائج ملموسة فيما يتعلق بحالتي الغابات وسبل العيش الريفية. وبات واضحا أن الحماس الذي أبدي في البداية وبخاصة في التسعينات قد أثار آمالا عالية، ولكن قلة هم أصحاب المصلحة الذين أدركوا التعقيدات التي تنطوي عليه الأشكال الناجحة لتنفيذ إدارة المجتمع المحلي للغابات. وقد كان من شأن النتائج الإيجابية التي ترتبت عل ذلك أن تركزت الأنظار بصورة مختلفة على التجارب المكتسبة في

---

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو ده جنيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) E/CN.17/IPF/1997/2.

(٧) E/CN.17/1997/12.

(٨) E/CN.17/IFF/1998/14.

(٩) E/CN.17/2000/14.

(١٠) E/2004/42-E/CN.18/2004/17.

(١١) E/2005/42-E/CN.18/2005/18.

(١٢) E/2009/42-E/CN.18/2009/20.

مجال إدارة المجتمع المدني للغابات، وأن قدم ذلك لصناع القرار عددا من الدروس القيمة كفيلة بأن تحسن في المستقبل القريب على حد سواء كفاءة وفعالية إدارة المجتمع المحلي للغابات.

رابعا – الاتجاهات الحالية: دور إدارة المجتمع المحلي للغابات في التنمية الريفية

٢١ – دخلت إدارة المجتمع المحلي للغابات الآن في مرحلة الترسيخ. ويقدم هذا الفرع لمحة خاطفة عن أهمية إدارة المجتمع المدني للغابات في تعزيز سبل العيش المستدامة، سواء كان ذلك من حيث الإيرادات النقدية أو القيمة غير النقدية.

ألف – الاعتماد على الغابات في صفوف النساء والشباب

٢٢ – إن قيمة الغابات المستمدة من المنتجات الخشبية وغير الخشبية التي تباع بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم، أمر مسلم به تماما. غير أن القيمة غير النقدية المستمدة منها كثيرا ما لا ينتبه إليها. فالغابات هي التي تزود الأسر المعيشية في كل مكان بقوتها اليومي. ويدرك الباحثون أهمية هذه القيمة غير نقدية المستمدة من الغابات (تسمى أيضا القيمة الاستهلاكية)، غير أنها ما زالت حتى الآن لا يرد لها ذكر في الإحصاءات الحكومية، ومن ثم، فهي لا تزال إلى حد بعيد غير مرئية، وهي تساوي بالفعل بلغة الأرقام صفرا. وتشمل الميزانية النموذجية للأسرة المعيشية والدراسات الاستقصائية لمستويات المعيشية المضطلع بها وفقا للنماذج التي وضعها في البداية البنك الدولي أو منظمة العمل الدولية، ما يلي:

(أ) الإيرادات المتأتية من فرص العمل؛

(ب) الإيرادات النقدية المتأتية من بيع المحاصيل الزراعية؛

(ج) الإيرادات النقدية المتأتية من بيع المحاصيل الزراعية؛

(د) القيمة غير النقدية (الاستهلاكية) المتأتية من بيع المحاصيل الزراعية.

٢٣ – غير أنه لا دخل لهذا الأمر في ''القيمة غير النقدية المتأتية من الغابات، كالإيرادات المتأتية مما يتم قطفه واستهلاكه في الغابات من فواكه وجوز وخضروات ولحوم وأدوية، فضلا عما يستخدم في الأسرة المعيشية من خشب وغيره من منتجات حرجية، كالحطب. فإذا ما احتسبت في إجمالي الإيرادات السنوية للأسر الريفية في البلدان النامية كل من الإيرادات النقدية والقيمة غير نقدية، فستتضح عندئذ الأهمية البالغة التي يمثلها في الكثير من الحالات أن هذا المصدر من الإيرادات الذي تخلو منه الإحصاءات الرسمية.

الجدول ١

فائدة الغابات في قرية تنكودوغو، بوكينا فاسو[أ]

(النسبة المئوية)

فئة المستفيدين من الغابة	إيرادات نقدية	قيمة غير نقدية	الجدول ٥ إيرادات المشاريع كنسبة مئوية إلى إجمالي الإيرادات
الرجال (فوق متوسط خط الفقر)	٤٢	٥٨	
النسبة المئوية المستمدة من الغابات	٧	٣١	٣٨
النساء (فوق متوسط خط الفقر)	٣٦	٦٤	
النسبة المئوية المستمدة من الغابات	١٠	٣٤	٤٤
الرجال (دون متوسط خط الفقر)	٣٨	٦٢	
النسبة المئوية المستمدة من الغابات	٩	٣٦	٤٥
النساء (دون متوسط خط الفقر)	٣٢	٦٨	
النسبة المئوية المستمدة من الغابات	١٢	٣٨	٥٠
متوسط مساهمة الإيرادات النقدية والقيمة غير النقدية إلى إجمالي الإيرادات	٣٧	٦٣	
متوسط مساهمة الإيرادات المتأتية من الغابة إلى إجمالي الإيرادات	٩	٣٥	٤٤

(أ) الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، بوركينا فاسو (٢٠٠٩)، ''تطبيق أدوات الغابات والفقر في قرية تنكودوغو، غابة سابلوغو''، واغادوغو، بوركينا فاسو.

٢٤ - ويتبين من الجدول ١ أنه في تنكودوغو في بوركينا فاسو، وهي قرية زراعية ساحلية تبعد مسافة ثلاث ساعات من واغادوغو، أن حصة القيمة غير النقدية إلى إجمالي الإيرادات السنوية تفوق كثيرا حصة الإيرادات النقدية. فبالنسبة للرجال الميسوري الحال أو من هم فوق متوسط حد الفقر، تشكل الإيرادات غير النقدية نسبة ٥٨ في المائة من إجمالي إيراداتهم، في حين تزيد في حالة أفقر الفئات - النساء الفقيرات - إلى أكثر من ثلثي إجمالي الإيرادات، أي في حدود ٦٨ في المائة. ويبلغ متوسط نسبة الإيرادات المتأتية من الغابات إلى إجمالي الإيرادات (النقدية منها وغير النقدية) ٤٤ في المائة، وواضح أنه فيما يتعلق بفئتي الثروة ونوع الجنس، تفوق كثيرا حصة القيمة غير النقدية المتأتية من الغابات في إيرادات الأسرة المعيشية حصة الإيرادات النقدية المتأتية من الغابات. وينطبق الاستنتاج ذاته على أماكن كثيرة أخرى من العالم، ولا سيما في البلدان النامية.

٢٥ - ورغم أن المساهمة النقدية المتأتية من المنتجات الحرجية في إيرادات الأسرة المعيشية قد لا تكون كبيرة - يتبين من الجدول ١ أن متوسطها لا يزيد عن ٩ في المائة إلى إجمالي الإيرادات - ويجب وضع هذه القيمة النقدية في سياقها الصحيح. فالمبيعات النقدية من المنتجات الحرجية مؤشر ضعيف على إجمالي أوجه استفادة الناس من الغابات، وهي ليست سوى غيض من فيض.

٢٦ - فجميع إيرادات الأسرة المعيشية في المناطق الريفية، إنما تأتي في جانب منها من إيرادات غير زراعية، وهي مزيج من إيرادات نقدية تكتسب في شكل أجور، وأخرى هي في شكل قيمة مستمدة من موارد طبيعية غير زراعية كالغابات والأنهار والبحر. وكلما كان الموقع نائيا، قلّت الإيرادات النقدية المتأتية من الأجور، وزاد الاعتماد على المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية غير الزراعية. وفي جميع الحالات، تتغير أهمية الغابة بتغير أهمية الزراعة، ولا بد من استيعاب هذا الأمر من الزاوية التي ينظر بها إليه السكان المحليون.

٢٧ - وهكذا، يختلف الاعتماد على الغابات بطرق يمكن التنبؤ بها، حيث إنه يزداد في المناطق النائية التي تكون فيها الأسواق بعيدة، وتكون المنتجات الحرجية العالية القيمة وحدها مبعث اهتمام (التوابل من قبيل جوزة الطيب)، وينقص حيثما كانت هناك طرقات وأسواق، وكان من السهل تنظيم مبيعات المحاصيل الزراعية، وحيثما سنحت فرص عمل لقاء أجر. وقد أظهرت الدراسات مدى الارتباط الوثيق بين مستويات الفقر والغابات على مستوى التحليل الوطني. ويمكن رؤية هذه الاختلافات حتى فيما بين مسافات قصيرة نسبيا، وترتبط هذه الاختلافات بما تعنيه المسافة التي يمكن قطعها مشيا على الأقدام للذهاب إلى السوق والرجوع منه.

٢٨ - وتقصد المرأة في كثير من المجتمعات الغابة لتنويع ما تقدمه لنفسها وإلى أفراد أسرتها من أغذية كفاف، ولإضافة مغذيات أخرى إليها. وكثيرا ما يساعدها في هذا العمل شباب كثيرا ما يضربون في الغابة بحثا عن غذاء لاستهلاكهم الشخصي أو لإثراء النظام الغذائي للأسرة المعيشية. ومن الطبيعي أن يعولّ النساء والشباب على الإيرادات غير الزراعية بقدر أكبر مما يفعل الرجال على نحو ما هو مبين في الجدول ١، في حين أن هؤلاء ربما يعتمدون بقدر أكبر على العمل لقاء أجر. ومن الأمثلة على ذلك، أنه في حين تذهب في قبيلة أكان في جنوب غانا، إلى رب الأسرة المعيشية الرجل أي أرباح تكتسب من أنشطة زراعية، كثيرا ما تكون المرأة هي من يوفر إيرادات تتصرف فيها بنفسها لضمان مستقبلها. وقد تختار المرأة المتزوجة أن ترسل إلى والديها حوالات كضمان في حالة الطلاق. وفي الكاميرون وبنين، زادت المرأة من أنشطتها المتصلة بجمع وبيع المنتجات الحرجية غير الخشبية في الفترات التي

تسبق مباشرة موعد تسديد رسوم ذهاب الأطفال إلى المدرسة، وذلك في أوقات من السنة تغلب فيها حالات الاعتلال الصحي، وخلال فترة ما قبل الحصاد، عندما تشتد وطأة الجوع.

٢٩ - وليست النساء والشباب وحدهم الأشدّ اعتمادا على الغابات لكسب إيرادات نقدية وقيم غير نقدية وإنما يشترك معهم في ذلك الفقراء عموما. ويعزى هذا الأمر في جانب منه إلى عدم امتلاكهم لأراض أو عدم قدرتهم على العمل في أنشطة زراعية أكثر أهمية أو يقوم بها العمال المهاجرون. ورغم أن الأسر الأيسر حالا قد تجمع كمّا أكبر من المنتجات الحرجية، فإن ما تجمعه الأسر المعيشية الفقيرة يزيد كثيرا على ذلك من حيث نسبته المئوية إلى إجمالي الإيرادات النقدية والقيمة غير النقدية. وعموما ما يكون الفقر المزمن (المتجذر والصعب الإفلات منه والمتوارث عبر الأجيال) أكثر شيوعا في مناطق الغابات النائية منه في المناطق الأقل نأيا.

باء - إدارة المجتمع المحلي للغابات والزراعة

٣٠ - تختلف من مكان إلى آخر في العالم أنواع الاعتماد على الإيرادات غير النقدية المتأتية من المنتجات الحرجية، باختلاف أنواع الزراعة. وما دام الإنتاج الزراعي بدائيا في جميع الحالات تقريبا، فإن الأسرة المعيشية المزارعة ستعتمد على الغابات اعتمادا هو في آن معا مباشر (من خلال المدخلات الغذائية، على سبيل المثال) أو غير مباشر (من خلال مدخلات تحقيق استدامة العمل الزراعي). ففي أجزاء كثيرة من أفريقيا، تقتات الحيوانات على موارد الغابات مدة طويلة في السنة. وتتمثل القيمة الرئيسية غير النقدية للغابات بالنسبة لمن له مواش في إقامة أود دخر الأسرة المعيشية، ذلك، والمحافظة على صحة مواشيه طوال العام خلال الفترات التي ينعدم فيها الكلأ.

٣١ - ففي النظم الزراعية المقامة في منطقة الهضاب العالية في نيبال، تتغذى الماشية على حراج الغابات، أو ترعى العلف المصنوع منها، ويحتفظ بها على المصاطب للاستفادة من روثها في تسميد المحاصيل. ويوضح النظام الزراعي إلى أي مدى يمكن أن تصل قوة العلاقة التعايشية مع الغابات. أما اليوم، فنظرا لتزايد الاعتراف بهذه العلاقة الوثيقة، فقد أصبح العمل جار باطّراد لإعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية في محاولة لتهيئة وضع لا يكون فيه خاسر يجمع بين إيجاد مناطق طبيعية وأخرى زراعية. ويرد بشأن مسألة إعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية وصف مفصل بقدر أكبر في الفرع جيم من هذا التقرير.

٣٢ - وفي الماضي، في جميع أنحاء العالم تقريبا، قبل استخدام الأسمدة المشتراة، استغل المزارعون خصوبة التربة الحرجية في إنشاء نظم زراعة التراحيل. فالتربة القاحلة، التي تتكاثر فيها الأعشاب الضارة وسُمّية التربة التي تجعل الزراعة مستحيلة بعد سنتين أو ثلاث سنوات،

دفعت بالمزارعين إلى التحول إلى زراعة دورات متعاقبة في قطع الأرض التي يملكونها. وفي كثير من النظم، بدءا من النظم الموجودة في غرب أفريقيا وصولا إلى النظم الموجودة في إندونيسيا، يخصّب المزارعون قطع الأرض التي تخلوا عنها مؤقتا بأنواع مرغوبة من الأشجار، حتى تكون لديهم، عندما يعودون بعد بضع سنوات، غابة تفوق قيمتها قيمة الغابة التي خلفوها. وتشكل المتنزهات العامة الواقعة في المنطقة السودانية في أفريقيا، وبطء التحول إلى الغابات الزراعية المتعددة الطوابق الموجودة في إندونيسيا وفييت نام وغيرها، أمثلة على هذه الممارسة. وتُغِلّ زراعة المحاصيل الكربوهيدرات والبقول الجذرية، في حين يمكن أن توفر الغابات البروتين، والأوراق الخضر، والفيتامينات، والمعادن.

٣٣ - ومثلما يتضح من الدراسات، يرجح أن تكون فرص الحد المباشر من الفقر المعتمد على أنواع الإيرادات النقدية التي يمكن أن تدرها مبيعات المنتجات الحرجية غير الخشبية محدودة في المناطق التي تزداد فيها صعوبة تسويق المنتجات الحرجية. وتشمل المناطق المذكورة المناطق ذات الإمكانية القليلة للوصول الفعلي إلى الأسواق، أو التي لا إمكانية فيها البتة، إما لأنها نائية أو لأن تكلفة النقل تجعل عملية بيع تلك المنتجات غير قابلة للاستمرار. ومن ناحية أخرى، فما دامت جميع فرص كسب النقود والدخل والكسب محدودة، فلا يمكن إغفال دور الإيرادات المتأتية من الغابات. بيد أن العبرة الحقيقية تتمثل في أن الدعم الأساسي للفقراء الذين يعيشون في الغابات وفي جوارها، غالبا ما يتأتي من إيرادات غير نقدية، وعدم ظهوره في الصورة يسهل كثيرا التقليل من شأنه.

جيم - العوائد الاقتصادية لإدارة المجتمع المحلي للغابات

٣٤ - يركز الجزء الأكبر من البيانات المتاحة عن دور إدارة المجتمع المحلي للغابات في التنمية الريفية، على العوائد الاقتصادية المباشرة بدلا من التركيز على الإيرادات غير النقدية، ولكن، حتى لو كان الأمر كذلك، تبقى البيانات محدودة لأن المشاريع الحرجية وبيانات الإيرادات تكون مبعثرة في وكالات وقواعد بيانات متعددة. وهذا يدل على أن مشاريع الغابات التي يديرها مجتمع محلي تدرّ إيرادات أكبر كثيرا مما يظهر في الحسابات القومية، أو ينعكس في البيانات المجمعة مثل تقييم الموارد الحرجية الخمسي.

٣٥ - وتعرّف مشاريع الغابات التي يديرها مجتمع محلي في هذا الفرع بأنها مشاريع رسمية أو غير رسمية يديرها أكثر من عضو واحد في المجتمع المحلي نفسه. وهذه المشاريع العاملة في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية في البلدان النامية الحرجية تخلق وظائف متعددة، وتدر أرباحا ودخلا محليا من الأخشاب الخام في القطاع الرسمي ومن العمليات التي تشمل المنتجات الخشبية وغير الخشبية. ويقوم أصحاب الحيازات الصغيرة بزيادة الإنتاج في طيف

واسع من المنتجات الحرجية غير الخشبية، بما في ذلك الرُوطان، والخيزران، والألياف الورقية، وألياف القماش، ومواد التسقيف التقليدية المصنوعة من القش، والمواد الغذائية والتوابل الخاصة بأعراق معينة، والنباتات الطبية والأعشاب، والفواكه، والبذور ومنتجات تربية الحيوانات المتخصصة (العسل، وأعشاش الطيور، وأصباغ الحشرات وألبافها، والراتينات، إلخ). ويشكل الاهتمام بالمنتجات الطبيعية في أوساط المستهلكين المتوسطي الدخل والتوسع في استخدام المنتجات الطبيعية للمنشآت السياحية، سوقين سريعي النمو.

٣٦ - ولذلك فلا تقتصر منتجات الغابات التي يديرها مجتمع محلي على الأخشاب، ولكن سوق المنتجات الحرجية غير الخشبية لا تزال لا يعرف عنها الشيء الكثير. فمن المعروف عنها ضخامتها وتنوعها، وأن للعديد من منتجاتها إمكانيات تجارية، وإن كانت محدودة، كمصدر هام من مصادر الدخل. وفي عام ٢٠٠٥، قدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) قيمة الواردات المتأتية من حوالي ٣٤ منتجا من مختلف المنتجات الحرجية غير الخشبية بـ ٧ بلايين دولار، إلا أن ما يفوق ٩٠ في المائة من تجارة المنتجات الحرجية غير الخشبية يتم محليا، وهو اتجاه مستمر بلا انقطاع، وخاصة في المناطق النامية. وقد تجاوزت القيمة الإجمالية للنباتات الطبية على مستوى العالم ١٠٠ بليون دولار، بما في ذلك الأصناف المزروعة؛ وهناك تقدير متحفظ يشير إلى أن المنتجات الحرجية غير الخشبية تدر ما قيمته ٧ بلايين دولار من قيمة الواردات و ٧٠ بليون دولار في جميع أنواع التجارة، مع خصم المقايضة والاستخدامات الكفافية المحلية. ولا تمثل إيرادات إدارة المجتمع المحلي للغابات سوى جزء من تلك الأرقام، ولكن ذلك يبين بوضوح إمكانات نمو مشاريع الأخذ بهذه الإدارة في هذا النشاط السوقي.

٣٧ - فعلى سبيل المثال، درت مبيعات أربعة أنواع من الجوز والأوراق والثمار الأساسية المستعملة في مطبخ غرب أفريقيا ما قيمته ٢٠ مليون دولار من قيمة السوق المحلية في عام ١٩٩٩، حيث بلغت بسعر التجزئة ٢٢٠ مليون دولار في أوروبا، مع نمو المبيعات بنسبة ٥ في المائة سنويا وتوسعها نحو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وتبين الاتجاهات الجديدة في الهجرة وارتياد المطاعم في بلدان الشتات تلك أنه حدثت، على الأرجح، زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩٩. وذلك يبين بوضوح أنه في حين ستقع بعض الأسواق تحت سيطرة تجار الجملة والمستثمرين الكبار، يمكن بسهولة أن تملأ مشاريع الأخذ بإدارة المجتمع المحلي للغابات العديد من المنافذ الصغيرة الحجم.

٣٨ - وفي الآونة الأخيرة، أصبح هناك الاتفاق بشأن الحصول على الموارد وتقاسم الارباح المتأتية منها، الذي توصل إليه الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

(بروتوكول ناغويا بشأن سبل الوصول الملائمة إلى الموارد الجينية والتقاسم المنصف والعادل للأرباح المتأتية من استخدامها)، وسيتيح هذا الاتفاق فرصا أخرى لإيجاد إيرادات تستمد من إدارة المجتمع المحلي للغابات. ويهدف الاتفاق إلى تعزيز التدابير القائمة بشأن استخدام الموارد الجينية وامتلاك المجتمعات المحلية للمعارف التقليدية، وخاصة بزيادة التقاسم العادل والمنصف للأرباح حتى تشمل استخدام مشتقات الموارد الجينية. ووفقا لالتزام الموقعين عليه، تستفيد المجتمعات المحلية، بما فيها الشعوب الأصلية، فائدة جمة من تنفيذ البروتوكول الجديد.

٣٩ - وتنتشر حاليا أيضا أسواق لخدمات النظم البيئية تنطوي على مجموعة واسعة من الترتيبات لخدمات المياه ومستجمعات المياه والتنوع الأحيائي والترتيبات الجديدة لمقايضة احتجاز الكربون، وتشكل تلك الأسواق مخاطر وفرصا بنفس القدر. ولا يزال العمل جاريا على صياغة القواعد، وسيكون لتحديد ماهية تلك الأسواق أثر كبير في دور إدارة المجتمع المحلي للغابات. فمن حيث المبدأ، يمكن أن تكون أسواق خدمات النظام البيئي آليات مفيدة لاستقاء بعض القيم غير الاقتصادية أو الأقل مادية من الأخذ بتلك الإدارة. ولذا فقد نشأت مشاريع إدارة المجتمع المحلي للغابات لتؤدي دورا مهما، ولعله الدور الأهم، في سوق المنتجات الحرجية.

٤٠ - يمكن أن تكون مشاريع إدارة المجتمع المحلي للغابات مربحة للغاية حيثما تكون الحيازة آمنة وحيثما تكون البيئة مواتية لها للنمو وبلوغ مراحل متقدمة. وأظهر تقرير عن مشاريع هذه الإدارة صادر في عام ٢٠٠٧ أنه، في دراسات الحالات الإفرادية للعشرين دولة الواقعة في مناطق مدارية التي تناولها التقرير، تحققت عوائد تتراوح بين ١٠ و ٥٠ في المائة للأنشطة المنتجة للمنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية. وأشار التقرير أيضا إلى أن المشاريع ذات المراحل المتقدمة استثمرت في مجال تنويع الموارد الحرجية وزيادة الاستفادة منها، فمكّنت، في الوقت عينه، من خلق فرص عمل للعمالة ومهارات مجتمعية جديدة. ويعكس ذلك التوجه تنوع تلك المشاريع واستمراريتها الطويلة الأجل. ويمكن أيضا أن تكون خدمات النظام البيئي وأسواق الكربون الناشئة مجزية وأن تحقق زيادات مطردة على عوائد تلك المشاريع.

٤١ - وثمة جانبان مهمان آخران من جوانب الفوائد الاقتصادية المحلية المتأتية عن مشاريع إدارة المجتمع المحلي للغابات. ويتمثل الجانب الأول في أهميتها للتكامل مع أنواع أخرى من المشاريع، في خلق اقتصاد قوي عموما. إذ يمكن أن يتولد عنها مجموعة سلع وخدمات لا تتأتى عن الشركات الفردية ولا عن القطاع الخاص. وتميل مشاريع إدارة المجتمع المحلي للغابات إلى الاستثمار في الاقتصاد المحلي أكثر من مشاريع القطاع الخاص، وإلى تعزيز التلاحم الاجتماعي والإنصاف في الأجل الطويل. فهي، بفضل مرونة هياكلها وتكيفها مع

الظروف المحلية، يمكنها التحول بين تشكيلات مختلفة من المنتجات وتطبيق المعارف التقليدية على ما تقوم به من عمليات. وبذلك، تخلق نهجا مبتكرة وتوجد سبلا جديدة لزيادة فرص العمل وتنويع استراتيجيات درّ الإيرادات.

٤٢ - أما الجانب المهم الثاني فيتمثل في أنه بالإضافة إلى الخدمات التي يوفرها النظام البيئي، تؤدي المشاريع التي يديرها مجتمع محلي دورا هاما في حفظ الأحراج. فمع تزايد الاعتراف بحقوق المجتمعات المحلية وحقوق الشعوب الأصلية في ملكية الأراضي والموارد، تتوسع مساحة المناطق الحرجية التي تحظى بحفظ المجتمعات لها بشكل فعلي. وقد يأخذ ذلك شكل أراض حرجية، وزراعة أحراج، وأشكال حرجية متنوعة. وتشكل تلك الحراج التي تصونها المجتمعات المحلية تكملة هامة ومتزايدة للمحميات الواقعة تحت إشراف الحكومة أو ملكيتها. ويشير تقدير أولي متحفظ لإجمالي مساحة المنطقة الحرجية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي يتولى حمايتها مجتمعات محلية، إلى أنه يبلغ ٣٧٠ مليون هكتار - وهو ما يعادل مساحة منطقة تبلغ ما يقرب من ٤٧٩ مليون هكتار من الغابات التي قدّرت منظمة الأغذية والزراعة أنها تقع ضمن محميات عامة في العام ٢٠٠٠. وتمثل مساهمة المجتمعات المحلية المالية في جهود حفظ الأحراج مساهمة مهمة أيضا، ويرجح أن تزداد، على النحو المبين في الجدول ٢ أدناه[١٣].

الجدول ٢

المساهمات في تمويل حفظ الأحراج لعام ٢٠٠٤

	مصدر الأموال		
	الدعم الحكومي لنظم المحميات	المساعدة الإنمائية الرسمية ودعم المؤسسات	الاستثمارات المجتمعية
الاتجاه	مستقر	متناقص	متزايد
المبلغ	٣ بلايين دولار سنويا على الصعيد العالمي، يشمل من ١٠٠٠ دولار إلى ٣٠٠٠ دولار/هكتار في البلدان المتقدمة، ومن ١٢ دولارا إلى ٢٠٠ دولار/هكتار في البلدان الأقل نموا	١,٣ بليون دولار/السنة من المساعدة الإنمائية الرسمية؛ و ٢٠٠ مليون دولار/السنة من الاستثمارات الأخرى	من ١,٥ بليون دولار إلى ٢,٥ بليون دولار سنويا، كحد أدنى

ملاحظة: تستند الاستثمارات المجتمعية إلى بيانات مقدمة من المجتمعات المحلية عن متوسط الإنفاق السنوي والمساهمات العينية من اليد العاملة لمكافحة الحرائق، والخفارة، والرصد الأحيائي، واستصلاح الموائل.

(١٣) A. Molnar, S. J. Scherr and A. Khare (2004), *Who Conserves the World's Forests? A New Assessment of Conservation and Investment Trends*, Washington, D.C., Forest Trends.

٤٣ - وبالإضافة إلى الأرقام المجردة، يمكن أن تكون العمالة في مشاريع الغابات التي يديرها مجتمع محلي ذات فوائد اجتماعية جمّة. ففي البلدان الخارجة من نزاعات مثل ليبريا، حيث يندر وجود فرص عمل للمقاتلين السابقين في قراهم، يمكن أن تتيح هذه المشاريع فرص عمل كثيرة، سواء من الناحية الاقتصادية أو من حيث إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. وتستفيد المرأة أيضا من فرص العمل، فبإمكانها توسيع أنشطتها والانتظام في مجموعات نسائية. وقد أدت المشروعات الحرجية المجتمعية في مراحلها المتقدمة في بوركينا فاسو وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وغواتيمالا والمكسيك ونيبال وهندوراس دورا أساسيا في توفير الأموال اللازمة لشق الطرق في القرى وتشييد المدارس وتقديم الرعاية الصحية وتسديد المعاشات التقاعدية لكبار السن، وإقامة فعاليات ثقافية، والوقاية من الحرائق، والاستثمارات الأخرى في صون الغابات.

خامسا - الدروس المستفادة

٤٤ - تؤدي الغابات دورا أساسيا في توفير سبل العيش إلى ١,٦ بليون نسمة من حيث الإيرادات النقدية والقيمة غير النقدية. ولكن بالرغم من الإسهام الضخم الذي يمكن أن تقدمه إدارة المجتمع المحلي للغابات في تحقيق التنمية الريفية، أدركت الجهات المانحة والمنظمات التي استثمرت في تعزيز هذه الإدارة، في الميدان، موارد مالية وتقنية وبشرية أن بساطة المفهوم في الظاهر تخفي وراءها عملية اجتماعية ومؤسسية معقدة. وأول الدروس المستفادة هو أن بعض أصحاب المصلحة لم يتحمسوا حتى الآن لفكرة إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الغابات. فعلى الرغم من تغير الممارسات، لا تزال قلة منهم تقاوم تنفيذ هذه المبادئ الجديدة لإدارة الغابات على أساس اعتقاد خاطئ بأن السكان المحليين هم السبب الرئيسي في إزالتها.

٤٥ - ولحسن الحظ، بدأت الأمثلة على هذه الحالات تقل باطراد، ولكن هناك حالات كثيرة أخرى لم تتم فيها مواءمة المؤسسات والتشريعات لتيسير الأخذ بإدارة المجتمع المحلي للغابات. وتحديدا، فإن العديد من مبادرات الأخذ بهذه الإدارة هي مبادرات تشمل إقامة مشاريع لغابات يديرها مجتمع محلي، غير أن السياسة العامة والأطر التنظيمية ربما تكون حاجزا كبيرا يحول دون ظهور هذه المشاريع وتناميها، خصوصا أن القواعد عادة ما تكون موضوعة لعمليات على نطاق صناعي أو لعدد صغير من الشركات.

٤٦ - غير أن الحكومات تسهم أيضا بدور مهم في إقامة مشاريع غابات يديرها مجتمع محلي. ومن الأمثلة على ذلك، برنامج مبتكر أطلق في المكسيك في عام ١٩٩٦ يسمى مشروع حفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام، وهو برنامج أنشئ كمشروع رائد في ولاية أواكساكا مولّه البنك الدولي ويهدف إلى دعم إدارة المجتمع المحلي للغابات وتعزيزها.

والمشروع موجه نحو تشجيع الحراجة المجتمعية والترويج لها في ولاية أواكساكا حيث اكتسب عدد كبير من المجتمعات المحلية خلال الإصلاحات التي أجريت في الثمانينات والتسعينات حقوقا أقوى فيما يتعلق بحيازة غاباتهم.

٤٧ - وسرعان ما توسع البرنامج ليشمل خمس ولايات أخرى من الولايات الرئيسية المنتجة للأخشاب في البلد. ويتعاون المشروع مع المجتمعات المحلية المهتمة على إيجاد تمويل مشترك لإعداد خطط لإدارة الغابات، والقيام، بناء على طلب المجتمعات المحلية بإعداد دراسات أخرى عن زراعة الغابات، والحفظ والأسواق، ولبناء مهارات وقدرات أفراد هذه المجتمعات ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص ليتسنى أن تصبح للمجتمعات المحلية إدارتها ومشاريعها الحرجية الخاصة بها. وقد تعاون المشروع مع الصندوق العالمي للحياة البرية لتغطية تكاليف تقييم إصدار شهادات حرجية لفرع من المجتمعات المحلية، وقام بالترويج لمشاريع متنوعة تقوم على المنتجات الحرجية غير الخشبية، والسياحة والخدمات الثقافية، بما في ذلك الرعاية الطبية التقليدية. وقد وجدت الحكومة أن الدعم الذي قدمته سرعان ما ترجم إلى زيادة في النشاط الاقتصادي واستحداث فرص عمل محلية، مع تحقيق منافع مهمة في مجال حفظ الغابات وضخ الاستثمارات في قطاعات أخرى.

٤٨ - والدرس الثاني هو أن الحواجز التي تحول دون التنفيذ الناجح لإدارة المجتمع المحلي للغابات ربما تكمن في المجتمعات المحلية نفسها. فعندما ظهر المفهوم لأول مرة وبدأ ينتشر في الثمانينات، كان هناك افتراض يتردد بإفراط، مؤداه أن المجتمعات المحلية تملك بالفعل القدرة على تنظيم نفسها وكذلك المعرفة التقنية اللازمة لإدارة الغابات لأغراض الربح. إلا أنه في التسعينات، بدأ يتضح شيئا فشيئا أن المجتمعات المحلية بوجه عام لا هي تملك الهياكل المؤسسية الداخلية التي تتيح لها إدارة الغابات بشكل جماعي، ولا هي تملك الدراية اللازمة لقطع الأشجار بشكل يخفض أثر قطعها أو بغير ذلك من أشكال الاستدامة التي تشكل عصب تحسين سبل عيشها.

٤٩ - وبادئ ذي بدء، يتعين أن تكسب المجتمعات المحلية الإرادة السياسية والاجتماعية لإنشاء غابة تتولى إدارتها بنفسها. فبعد عقود من انعدام الثقة بينها وبين الحكومات، فإنها كثيرا ما تتردد في بادئ الأمر في الانخراط في عمل مشترك مع مسؤولين حكوميين. وحتى عندما تبدي استعدادها لإدارة غابة، يظل من الضروري أن تثبت التزامها الشديد بذلك كيما تتجاوز تعقيدات عمليات الموافقة والإنتاج والتسويق والمشاكل المتعلقة بها، وتتحمل العناء الاجتماعي الناجم عن زيادة الأعباء التنظيمية. ويمكن أن تسهم المنظمات غير الحكومية بدور داعم في هذه الأنشطة الأولية، وكذلك في الحراجة الزراعية وإنشاء

مشاريع غابات يديرها مجتمع محلي. وفي حالات كثيرة كان الدعم الدولي وغير الحكومي المقدم لإقامة هذه المشاريع عنصرا أساسيا لخلق الحيز السياسي اللازم للابتكار والتكيف مع الإصلاحات الحكومية في قطاع الغابات. وحيثما كان هناك دعم لتوفير معلومات عن الأسواق، وتدريب تقني، وأعمال تجارية، وبناء القدرات التنظيمية، كان النجاح حليف عدد من مبادرات إدارة المجتمع المحلي للغابات؛ أما المبادرات التي لم يتوافر لها هذا الدعم فقد باءت بالفشل في أغلب الحالات.

٥٠ - ووفقا لما تراه المجتمعات المحلية، يشكل تمثيلها وإشراكها في إدارة الغابات أحد الأبعاد الأساسية لنجاح هذه الإدارة. وتلك مسألة شديدة التعقيد، ذلك أنها تعني بالضرورة ضمان أن تشترك جميع فئات المجتمع المحلي في عملية صنع القرار وأن ترى أن هناك أرباحا مادية ستجنيها من توليها إدارة الغابة. إلا أن عددا كبيرا من مبادرات الأخذ بهذه الإدارة له حتى اليوم سجل متباين فيما يتعلق بإشراك فئات المجتمع المحلي الأكثر تهميشا، لا سيما النساء والفقراء المدقعين، وإن كان يتضح من عدد كبير من دراسات الحالات الإفرادية لمشاريع غابات يديرها مجتمع محلي أن مستوى الإشراك يزداد كلما نضجت تلك المشاريع. ويمثل تنويع مصادر الدخل وخيارات التوظيف وسيلة مهمة لضمان مشاركة النساء والشباب واستفادتهم. ويشمل هذا التنويع استخراج منتجات خشبية غير تقليدية وأخرى غير خشبية وتسويقها، والسياحة الإيكولوجية.

٥١ - وهناك على الطرف النقيض فيما يتعلق بإشراك المجتمعات المحلية احتمال قائم في أن تستحوذ نخبتهم على مقاليد الأمور. فنظرا لمحدودية قدرة الكثيرين من أبناء هذه المجتمعات وتدني مستواهم التعليمي، فقد يعمد عدد صغير من أفرادها الميسورين و/أو ذوي النفوذ إلى الاستئثار بصلاحيات صنع القرار وحصة جائرة من الأرباح.

٥٢ - فقد بلغ الأمر في بعض الحالات حدا نصبت فيه نخب محلية أنفسها مسؤولة عن إدارة غابات وهمية أو استخدمت استراتيجيات إدارية مماثلة أخرى لتحويل الموارد بعيدا عن مستحقيها الأصليين[١٤]. وتتطلب هذه الأفعال الإلمام على نحو أفضل بالنظامين القانوني والإداري والقدرة على استخدامهما بقدر أكبر مما عليه الشأن في حالة الأطراف المحلية الأخرى، لا سيما في غياب بناء القدرات. وحتى إذا كانت ممارسات الإدارة مستدامة من

(١٤) J. C. Ribot (2002), “African Decentralization: Local Actors, Powers and Accountability”, Democracy, Governance and Human Rights Paper No. 8, United Nations Research Institute for Social Development.

المنظور البيئي، فإنها، في مثل هذه الحالات، لا تحقق الهدف المنشود منها، وهو الحد من الفقر وتحسين سبل العيش المحلية، لأنها ممارسات تواصل تجميع عوائد الغابة بين أيدي قلة قليلة.

٥٣ - وتتمثل إحدى وسائل التغلب على هذه القضايا في بناء القدرات بمساعدة منظمات خارجية، سواء كانت حكومات أو منظمات غير حكومية. فمن خلال هذه الوسيلة، يكتسب أبناء المجتمع المحلي الآخرون المهارات التنظيمية ومهارات مباشرة الأعمال الحرة اللازمة لقيامهم بإدارة الغابات، وهو ما يزيد عدد المشاركين منهم في إدارتها ويسهم في توزيع صلاحيات صنع القرار والأرباح بصورة أشمل.

٥٤ - ويمثل التعلم الأفقي وسيلة فعالة أخرى تساعد على بلورة وتنامي مبادرات الأخذ بإدارة المجتمع المحلي للغابات. وينبغي ألا يتوقف هذا الأمر عند المستوى الوطني؛ ففي بعض الحالات، تحقق التعلّم الأفقي على المستوى الدولي من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. ويمكن أن يكون تبادل التجارب بين مبادرات الأخذ بإدارة المجتمع المحلي المتشابهة في هياكلها التنظيمية وفي منتجات الغابات عاملا أساسيا لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل، أو التعرف على مجموعة جديدة من الفرص. وينطوي هذا الأمر على أهمية خاصة بالنسبة لممارسات الأخذ بإدارة المجتمع المحلي للغابات، وإنشاء مشاريع تستند إلى خدمات النظام الإيكولوجي وإدارتها. وقد وفرت بعض السياسات الوطنية المعنية بالغابات للمجتمعات المحلية حيزا واضحا يتيح لها الترابط مع بعضها البعض (مثل بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك). وفي ليبريا، تم إنشاء اتحاد عمال قطع الأشجار بالمناشير الآلية، يؤيد وضع سياسات جديدة ويسهم في إقامة علاقات طويلة الأجل مع المجتمعات المحلية التي تعيش في الغابات بشروط مقبولة للطرفين.

٥٥ - ولكن أهمية التعلم لا تقتصر بأي حال على إدارة المجتمع المحلي للغابات في البلدان النامية. ففي التسعينات، قامت دائرة الغابات التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية بإنشاء مجموعة من مجالات الإدارة التكيفية تم فيها وضع برنامج تعلم يقوم على التعاون المشترك، يجري استخدامه حتى الآن بنجاح في صنع القرارات المتعلقة بسياسات الموارد الطبيعية وفي إشراك المجتمعات المحلية في المناقشات المتعلقة بالسياسات. وتشير مبادئ البرنامج الأساسية إلى أن تركيزه لا ينصب على المواقف، بل على الشواغل والمصالح، وأنه يرى أن التواصل والتفاعل عن طريق التفاوض هما الوسيلة التي يتحقق من خلالها التعلم والتقدم، وأنه يقر بأن تحصيل

قدر كبير من التعلم – بشأن العلوم والقضايا والفروق بين المعارف العلمية والمعارف المحلية – أمر ضروري لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات بمساعدة من المجتمعات المحلية[١٥].

٥٦ – وثمة نهج مفيد آخر لمبادرات إدارة المجتمع المحلي للغابات، وهو إنشاء رابطات تشجع بشكل طبيعي عمليتي التواصل والتنظيم الاجتماعي من أجل إدارة مشاريع غابات يديرها مجتمع محلي على نحو يتسم بمزيد من الفعالية. وقد قامت الرابطات أيضا بدور إيجابي في تبادل المعارف بين المشاريع والمجتمعات المحلية التي تتشابه مصالحها وشواغلها. وقد ساعدت هذه الاتصالات أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية على أن تؤيد الحكومة، إلى جانب القطاع الخاص، في وضع قواعد وأطر تنظيمية وتوفير منهاج للوساطة في التراعات. كما أنها مكنت أصحاب الحيازات الصغيرة في أراضي حرجية، لم تكن لهم فيها حقوق لحيازتها، من الوصول إلى الغابات للمشاركة في إدارتها الجماعية وإقامة مشاريع يديرها المجتمع المحلي.

سادسا – القضايا الناشئة والنقاط المطروحة للمناقشة

٥٧ – بالنظر إلى (أ) أهمية إدارة المجتمع المحلي للغابات من منظور التنمية الريفية وسبل العيش، (ب) تنصيص عدد كبير من التشريعات على الأخذ بتلك الإدارة في مختلف بلدان العالم، (ج) عدد القطاعات السوقية التي يمكن أن تلائمها (على النحو المشار إليه في الفرع رابعا – جيم)، يتبين أن ثمة احتمالات كبيرة للتوسع في المستقبل الأخرى في الأخذ بإدارة المجتمع المحلي للغابات، وهو ما يسهم بدرجة أكبر في الإدارة المستدامة للغابات وتحسين سبل العيش في المناطق الريفية بوجه أعم. وثمة عدد من القضايا الناشئة المطروحة للنقاش فيما يلي أدناه، يمكنها أن تتيح فرصا إضافية للتوسع في الأخذ بإدارة المجتمع المحلي للغابات وتحقيق نجاحها، وإن كان يتعين اتخاذ تدابير لضمان استفادة هذه الإدارة من هذه المبادرات الجديدة.

ألف – المجتمعات المحلية والشركات وإنتاج الأخشاب

٥٨ – يتمثل أحد الاتجاهات الناشئة في العقد الماضي في العلاقة المتنامية بين منتجي الأخشاب الصناعية والمجتمعات المحلية. وفي حين قد لا يعرَّف هذا الأمر تحديدا على أنه إدارة للغابات يقوم بها مجتمع محلي، فإنه قريب منها ويشكل مجالا جديدا من المجالات التي تستفيد منها المجتمعات المحلية والتي قد يتسع فيها نطاق إدارة المجتمع المحلي للغابات.

(١٥) B. Rose (1995), Cispus Adaptive Management Area, Randle and Packwood Ranger Districts, Gifford Pinchot National Forest, Executive summary, United States Department of Agriculture Forest Service.

٥٩ - وفي العديد من البلدان، وخاصة البلدان الغنية بالغابات، لطالما خضعت إدارة الغابات وإنتاج الأخشاب لهيمنة شركات الأخشاب الكبرى التي لها سجل متباين من حيث التعاون مع المجتمعات المحلية وتعزيز التنمية الريفية. وقد أثار ذلك انتقادا مفاده أن نماذج الحيازة التي يقوم عليها هذا القطاع الواسع النطاق، بما في ذلك نظم منح الامتيازات السائدة في أفريقيا الوسطى وأجزاء من جنوب شرق آسيا، فضلا عن ملكية الدولة للغابات، لا تشجع التنمية المحلية. وقيل أيضا إن المشاريع الحرجية الصغيرة والمتوسطة تعود على المجتمعات المحلية من بفوائد مباشرة بقدر أكبر إلى حد بعيد، وإن التشريعات ينبغي لها أن تدعم هذه المشاريع في ضوء زيادة الدور الذي تقوم به في توفير سبل العيش في الأرياف.

٦٠ - وفي الواقع، فإن المشاريع الحرجية الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة المشاريع المجتمعية، يرجح أن تدر أرباحا، وأن تشرك المجتمعات المحلية مباشرة في إدارة الغابات، ولا سيما عندما يدير أو يملك أفراد المجتمع المحلي أنفسهم تلك المشاريع. ومع ذلك، فإن الاتجاه المتصاعد المتمثل في إصدار شهادات للمنتجات الحرجية يساهم أيضا بقوة في الخدمات التي تقدمها الشركات الكبرى للتعاون مع المجتمعات المحلية باعتبارها شرطا أساسيا للحصول على الشهادة.

٦١ - وفي الكاميرون مثلا، طالما اتسمت العلاقة بين شركات الأخشاب الكبرى، التي يوجد منشأ الكثير منها في الخارج، والمجتمعات المحلية بكونها صعبة. غير أنه في السنوات الأخيرة، وفر الطلب المتزايد على المنتجات الحرجية المعتمدة، وعلى رأسها تغيير سياسات المشتريات العامة في أوروبا، حافزا قويا لشركات الأخشاب لإعداد برامج مجتمعية. ويشمل ذلك إعطاء الأولوية في إتاحة فرص العمل إلى أبناء المجتمعات المحلية؛ وإعداد برامج لبناء القدرات داخل المجتمعات المحلية كي يتسنى لها إدارة صناديق تسيرها الشركة كتدبير لتقاسم الأرباح؛ بل وبرامج للإرشاد الريفي تهدف إلى مساعدة المجتمعات المحلية على الاشتراك في أشكال من الزراعة وتربية الحيوانات أكثر استدامة.

٦٢ - ويساهم أيضا تغير أفضليات السوق وهياكل الحوكمة بشكل أعم في زيادة توطيد التعاون بين المجتمعات المحلية والشركات الكبرى، من حيث كل من إدارة الغابات وتقاسم الأرباح. فعلى سبيل المثال، بدأت دائرة الغابات الكندية برنامج الغابات النموذجي في عام ١٩٩٠، وهو ما يعزى جزئيا إلى ضرورة الاستجابة لتصاعد المنازعات فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بالغابات. وتجمع الغابة النموذجية بين الأفراد والمنظمات التي لديها هدف مشترك: ألا وهو الإدارة المستدامة للغابات، كما تقيم شراكة بينهم. وأصحاب المصلحة أولئك لا يقتصرون على الشركات الكبرى بل يشملون أيضا الحكومات المحلية

وملاك الأراضي والشعوب الأصلية، المعروفة في كندا تحت مسمى الأمم الأولى. وضمن إطار الغابة النموذجية، يمكن للشركاء أن يكتسبوا فهما أكبر لوجهات النظر المتعارضة والجمع بين المعرفة المحلية والمعرفة العلمية بغرض تحسين إدارة الغابات. والهدف الرئيسي من وراء هذه الشبكة من الغابات النموذجية هو حل النزاعات والحصول على الدعم المحلي، لكنها في الممارسة العملية، أدت بلا شك بصورة أعم إلى تعزيز المشاركة المجتمعية وتقاسم الأرباح والأخذ بإدارة المجتمع المحلي. وبإنشاء شبكة الغابات النموذجية الدولية، أنشئت حاليا غابات نموذجية في ٢٥ بلدا من بين البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، في جميع أنحاء العالم.

باء – المدفوعات المسددة لقاء الخدمات البيئية وتغير المناخ وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات

٦٣ – ما فتئ اتجاه ثان، وهو المدفوعات مقابل الخدمات البيئية، يتسع نطاقا على مدى العقد الماضي، غير أن النقاش الناشئ حول تغير المناخ، وبدءا قبل أي شيء بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات[١٦]، يمكن أن يؤدي إلى موجة كبيرة من التمويل للإدارة المستدامة للغابات. وقد تستفيد إدارة المجتمع المحلي للغابات استفادة كبيرة من كلتا هاتين المبادرتين، غير أنه يلزم تجنب عدد من مواطن الزلل المحتملة.

٦٤ – والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية هو عبارة عن توفير تعويض نقدي في مقابل خدمات النظم الإيكولوجية. ويمكن للدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية أن يغطي أنشطة من قبيل عزل الكربون وتخزينه، وحماية التنوع البيولوجي وحماية مستجمعات المياه وتجميل المناطق الطبيعية. ولا حاجة إلى المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية في سياق الغابات، وإن كانت الغابات أفضل ما يطبق عليه نهج من هذا النوع، بالنظر إلى الأرباح المتعددة التي تعود بها عندما تدار على نحو مستدام. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المدفوعات عبارة عن معاملات طوعية وتتطلب خدمة واضحة المعالم للنظم الإيكولوجية، وأن تكون حقوق المجتمعات المحلية في الغابات التي تديرها واضحة المعالم أيضا. بل إن الملكية الرسمية تكون لازمة في بعض الحالات.

٦٥ – ومن ثم تطرح المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية تحديا خاصا لمبادرات إدارة المجتمع المحلي للغابات، التي يمكن أن تعود بالفائدة على الفقراء والمجتمعات المحلية التي

(١٦) تشمل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها دور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات.

تعتمد على الغابات أكثر مما تعود به تدابير الحفظ الأخرى. وعندما تقع الغابات على مسافة قريبة بما فيه الكفاية من الأسواق، فإنها توفر العديد من الخدمات التي يمكن أن تحقق وفورات الحجم. لكن لا تزال هناك شكوك قائمة فيما يخص المستفيد الفعلي من هذه المدفوعات، وفيما إذا كان دور المجتمعات المحلية سيحظى باعتراف كامل. وبالتالي لا بد أن تقر هذه المخططات بالدور الأساسي الذي تؤديه المجتمعات المحلية باعتبارها الجهات المشرفة على الغابات، لكي تستفيد إدارة المجتمع المحلي للغابات استفادة كاملة من هذه التدابير الجديدة.

٦٦ - وينظر بشكل متزايد إلى المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية على أنها فرع من المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها؛ وفي ذلك الصدد، قد تواجه إدارة المجتمع المحلي للغابات تحديات مماثلة. وإضافة إلى ذلك، فإن متطلبات المبادرة المعززة قد تؤدي إلى تقويض الاتجاه نحو اللامركزية الذي تشكل الإدارة المذكورة جزءا منه[١٧]. وبوجه خاص، فإن مصدر التمويل السخي والدائم الذي قد تشكله المبادرة المعززة من شأنه أن يقلل من الأعباء المالية السابقة التي كانت الدافع وراء اللامركزية في المقام الأول. وعلى سبيل المثال، فإن القيمة السوقية المتحفظة المكتسبة من تجنب إزالة الغابات في إندونيسيا، التي تبلغ ١٠٨ ملايين دولار سنويا، تتجاوز ميزانية وزارة الغابات في إندونيسيا لعام ٢٠٠٥ برمتها.

٦٧ - إضافة إلى ذلك، سيضع تنفيذ المبادرة المعززة متطلبات جديدة على كاهل مديري الغابات الوطنية، تنطوي على خطط مفصلة لإدارة الغابات تعنى بالكربون وبيانات مرجعية موثوقة والرصد الكمي والتقييم والإبلاغ على المستوى الوطني. وبالنظر إلى التعقيد التقني لهذه المهمة والتكنولوجيا المتطورة اللازمة لإنتاج مثل هذه البيانات، يمكن للمجتمعات المحلية أن تشارك في جمع البيانات الخاصة بالغابات، ولكن حساب مقادير الكربون الذي يعد العنصر الرئيسي في المبادرة المعززة قد يتطلب أشكالا من إدارة الغابات تتسم بطابع مركزي بقدر أكبر.

٦٨ - وجرت الإشارة أيضا إلى أن زيادة القيمة السوقية للغابات الناجمة عن تمويل المبادرة المعززة قد توفر حافزا للحكومات المركزية لزيادة السيطرة على الغابات مرة أخرى. وفي إطار آلية الدفع على أساس الأداء، ستتعرض الحكومات لضغوط لتجنب مخاطر عدم الدفع الناتجة عن عدم قيام المستوى المحلي بالأخذ على النحو الكافي بإدارة المجتمع المحلي للغابات.

(١٧) Phelps, Webb and Agrawal (2010), "Does REDD+ Threaten to Recentralize Forest Governance?" *Science*, Vol. 328, pp. 312-313.

٦٩ - إلا أن كل هذه المشاكل يمكن تجنبها. وإذا استبعدت المجتمعات المحلية من السياق الأعم للمبادرة المعززة، هناك خطر حقيقي يتمثل في احتمال فقدانها لآلية كان الغرض منها في البداية الاعتراف بقيمة غابات قائمة، تقدم تلك المجتمعات مساعدة في إدارتها على نحو مستدام. ومع ذلك، إذا ما أُخذت المجتمعات المحلية بعين الاعتبار في كل من المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية والمبادرة المعززة على وجه الخصوص، وإذا ما اعترفت الحكومات الوطنية رسميا بالدور الحاسم التي تضطلع به تلك المجتمعات في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وإذا ما أيدت ذلك الدور، فإن إدارة المجتمع المحلي للغابات يمكن أن تستفيد كثيرا من هذه المصادر الجديدة والمبتكرة للتمويل.

٧٠ - ويتمثل أحد المكاسب التي جنتها المجتمعات المحلية بالفعل من المبادرة المعززة في ما أولته المناقشات التي أجريت في إطار تلك المبادرة من أهمية إلى مجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات. وإذ يساهم ائتلاف بلدان الغابات المطيرة - وهو مجموعة البلدان التي أيدت المبادرة المعززة في البداية - في الانضمام الذي أصبحت تجده المبادرة اليوم في سياق السياسات العامة الدولية، فإنه كان دائما حريصا على حصول الشعوب الأصلية والشعوب الأخرى التي تعتمد على الغابات على الاهتمام الذي يستحقونه. وقد ساهم هذا بلا شك في الدور البارز الذي تقوم به الآن تلك الشعوب في المناقشات المتصلة بالمبادرة المعززة.

جيم - إعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية

٧١ - لا يجب ولا ينبغي أن ينظر إلى إدارة المجتمع المحلي للغابات على أنها تقتصر على قطاع الغابات وإنتاج الأخشاب. وبالنظر إلى الاعتراف المتزايد بأوجه الارتباط بين القطاعات وبأهمية أخذ قطاعات أخرى في الاعتبار لدى تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، لا بد من التسليم بأن إدارة المجتمع المحلي للغابات هي أيضا جزء من الصورة الأعم للإدارة البيئية وسبل العيش الريفية.

٧٢ - وهضبة اللويس في الصين هي واحدة من أنجح الأمثلة على هذه العملية. فعلى مدى ١٥ عاما فقط، حولت المجتمعات المحلية، بالتعاون مع الحكومة، أرضا جرداء ومجترفة إلى منطقة طبيعية غنية بالغابات والحراجة الزراعية وزراعة المصاطب والمراعي. فالغابات تؤدي وظيفتي حفظ التربة وإنتاج المياه اللتين لا غنى عنها لأغراض الزراعة وتربية الحيوانات في المصب، في حين تتولى المجتمعات المحلية إدارتها بالتعاون مع الحكومة، يمكنها أن تستخرج منها منتجات حرجية خشبية وأخرى غير خشبية على نحو مستدام لغرض الاستهلاك الخاص ولبيعها في الأسواق المحلية.

٧٣ - ويجري حاليا تنفيذ مبادرات مماثلة في بلدان أخرى من خلال الشراكة العالمية لإعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية. ومن خلال المشاركة النشطة والتعاون وتبادل الأفكار والمعلومات فيما بين الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات والأفراد، تشجع الشراكة نهجا متكاملا يسعى إلى ضمان استعادة الغابات والأشجار والوظائف التي تتيحها وحفظها واستغلالها على نحو مستدام لتحقيق سبل العيش المستدامة والسلامة البيئية. وتشجع الشراكة المشاركة الفعالة والتفاوض والتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة، وبخاصة المجتمعات المحلية، التي هي أول المستفيدين من هذه المبادرة. واتفق أصحاب المصلحة مجتمعين على مجموعة من وظائف الغابات التي يلزم استعادتها، وهم يطلعون باستمرار، طيلة هذه العملية، على الأحوال البيئية المتحسنة ويتكيفون معها.

٧٤ - وهناك إمكانات هائلة في هذا المجال، حيث حدد أكثر من مليار هكتار من المناطق المتدهورة التي يمكن أن تستفيد من إعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية. وضمن هذه المناطق، لم تعد تشكل إدارة المجتمع المحلي للغابات نهجا قائما بذاته، بل إنها ستدمج في أنشطة أخرى من بين الأنشطة الاقتصادية القائمة في الأرياف. ومن شأن ذلك أن يسهم في (أ) توزيع تكاليف التدريب التقني وبناء القدرات على عدة قطاعات، وبالتالي تقليل عبء التكلفة الناشئة عن قيام المجتمع المحلي بإدارة الغابات بمفرده، و (ب) إتاحة اتباع نهج أكثر تكاملا للتنمية الريفية وسبل العيش. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة الوعي بآثار مختلف القطاعات، الإيجابية منها والسلبية على حد سواء، على إدارة المجتمع المحلي للغابات، في محاولة لتنفيذ أشكال من إدارة الغابات أكثر استدامة، وذلك من خلال تحديد أوجه التآزر.

دال - تمويل الغابات

٧٥ - أخيرا وليس آخرا، قد يتيح الاهتمام المتزايد بتمويل الغابات كوسيلة لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات فرصا جديدة للإدارة المجتمع المحلي للغابات. وفي عام ٢٠٠٩، اتخذ منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة، قرارا بشأن وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وأطلق مبادرتين توأمين، وهما فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات، والعملية التيسيرية.

٧٦ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لكلتا المبادرتين في مساعدة البلدان على حشد الأموال لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، التي تكون منها إدارة المجتمع المحلي للغابات بمثابة حجر الزاوية. وبعد مرور سنة واحدة، لا يزال كل من فريق الخبراء المخصص والعملية التيسيرية في بداياته، إلا أنه يجري إيلاء عناية خاصة في كلتا الحالتين لضمان استفادة إدارة المجتمع المحلي للغابات استفادة كبيرة من تطبيق القرار. غير أن الفوائد التي يمكن أن يعود بها

تمويل الغابات على هذه الإدارة تظل مرهونة بالتمويل الخارجي من المصادر العامة والخاصة، وذلك لضمان التنفيذ الفعال لخطة العمل الاستراتيجية لتمويل الغابات.

سابعا – خلاصة

٧٧ – توجد إدارة المجتمع المحلي للغابات على مفترق طرق اليوم. فمن ناحية، بعد الحماس الأولي الذي شهده عقد الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، وهو ما أفضى إلى توقعات مفادها أن هذه الإدارة ستكون بمثابة الحل السحري من أجل ''إنقاذ الغابات''، راوح الدعم المقدم من المانحين مكانه حيث أدرك أصحاب المصلحة أن هذه الإدارة قد تكون عملية معقدة ومكلفة وتستغرق وقتا طويلا. ومن ناحية أخرى، تمخضت ثلاثة عقود من الخبرة عن عدد من الدروس القيِّمة التي يمكن أن تساعد على جعل مبادرات الأخذ بهذه الإدارة تلقى في المستقبل نجاحا أكبر إلى حد بعيد. وإلى جانب الفرص الناشئة من قبيل المدفوعات لقاء خدمات النظم الإيكولوجية والمبادرة المعززة، والشراكات القائمة مع صناعة الأخشاب وإعادة الغابات إلى هيئتها الأصلية الطبيعية والاهتمام المتزايد بتمويل الغابات، وفيما عدا المخاطر التي تختص بها بعض هذه القضايا، قد تكون إدارة المجتمع المحلي للغابات واحدة من أكثر الوسائل فعالية لضمان الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم.